



الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا

27-23 تشرين الأول/أكتوبر 2023



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام

القانون الدولي الإنساني

دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على

التشرد الناجم عن المناخ

الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 11:30 – 13:00،

قاعة تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي

مذكرة توضيحية

معلومات أساسية

تعتبر الأزمة المناخية أزمة إنسانية، والتشرد أحد أخطر عواقبها. إن اللاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً، والأشخاص عديمي الجنسية هم في صدارة حالة الطوارئ المناخية. رأى معدل حوالى أكثر من 20 مليون شخص أنفسهم مجبرين على مغادرة منازلهم، والانتقال إلى مناطق أخرى في بلدانهم كل سنة بسبب الحوادث المتعلقة بالمناخ. في بعض الأحيان، ليس للناس خيار آخر إلا بعبور الحدود الدولية للفرار من الآثار الخطيرة لتغير المناخ، مما قد يضعهم في موقف حيث تصبح الحماية الدولية ضرورية.

وبالرغم من أن تعريف اللاجئين بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951 لا تشمل الأشخاص المشردين داخلياً، أو الذين عبروا الحدود بسبب الحوادث المتعلقة بالمناخ، تم اعتماد صكوك ومبادرات أخرى بهدف ضمان حماية هؤلاء الأشخاص. يعترف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أن "تغير المناخ، وتدهور البيئة، والكوارث الطبيعية لا تسبب في حد ذاتها تحركات اللاجئين، فإنها تتفاعل بشكل متزايد مع مسببات هذه التحركات". وفي التقرير الأخير للمقرر الخاص للأمم المتحدة للعام 2023 بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن إطار تغير المناخ، يدعو الدول إلى حماية حقوق الإنسان للأشخاص المشردين على الحدود الدولية بسبب تغير المناخ، ويقدم خيارات قانونية لمعالجة هذه المسألة. كما



اعتمد مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اعتبارات قانونية للمساعدة في توجيه تفسير وتوجيه المناقشات الدولية بشأن طلبات الحصول على مركز اللاجئ نتيجة لتغير المناخ.

ويعزز تغير المناخ أيضاً أوجه الضعف الكامنة، وبالتالي، يشكل تحديات لكل من المشردين، والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. تستضيف البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط نسبة حوالى 76% من لاجئي العالم، وهي التي من المرجح أن تكون أكثر تضرراً من الآثار السلبية لتغير المناخ. يقطن عادة هؤلاء الأشخاص المشردون في ضواحي المدن في مساكن ذات نوعية متردية أو في مخيمات تقع في مناطق نائية، معرضة بشكل خاص لظواهر مناخية متطرفة، مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات، أو الجفاف، أو البرد القارس، أو الأعاصير. نتيجة لذلك، تتدهور الحياة بشدة في المخيمات في ظل الظروف الصعبة، ومع عدم إمكانية الوصول إلى العديد من الخدمات. وغالباً ما يُجرم المشردون أيضاً من حقوقهم الأساسية، مثل الحق في العمل، والحق في التنقل، التي تعتبر جوهرية ليتحلوا بالمزيد من المرونة في مواجهة الصدمات المناخية. إن وضع مستوطنات اللاجئين في "النقاط الساخنة لتغير المناخ"، يزيد من تفاقم أوجه الضعف هذه لأنها تعرض أمن هؤلاء الأشخاص للخطر وتعرضهم لخطر التشرد الثانوي. ولذلك، أعاق تغير المناخ المجتمعات المحلية المضيفة عن ضمان معايير كافية لحماية السكان المشردين، وكذلك مجتمعاتهم المحلية الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً.

ومن الضروري مساعدة المشردين بسبب تغير المناخ وتوفير الحماية لهم، وكذلك مساعدة كل من المجتمعات المحلية المضيفة، والسكان المشردين في معالجة أوجه ضعفهم وزيادة مرونتهم في مواجهة الحوادث المناخية المستقبلية. وعلى الرغم من أن صكوك قانون اللاجئين، وقانون حقوق الإنسان الراسخة بالفعل تؤدي دوراً أساسياً في هذه العملية، يجب اعتماد نهج قانونية، وسياساتية دولية، وإقليمية، ووطنية أخرى. فعلى الصعيد المحلي مثلاً، يمكن للدول أن تضمن استجابة أكثر شمولاً، وفعالية، وتنسيقاً، تنفيذ كل من المجتمعات المحلية المضيفة، والسكان المشردين. ويمكن القيام بذلك عبر وضع التشريعات، والسياسات، والممارسات المناسبة، بهدف الحد من المخاطر ومعالجة ليس مسائل الحماية فحسب، بل أيضاً التحديات العملية التي تواجهها المجتمعات المحلية المضيفة.

وفي هذا السياق، يعتبر العمل البرلماني أساسياً لإعداد خطة موجهة نحو الحلول بشأن التشرد الناجم عن المناخ. وتؤدي البرلمانات دوراً هاماً ليس فحسب في التأهب القانوني لهذه المسألة من خلال إدراج التشرد الناجم عن المناخ في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، بل يمكنها أيضاً توسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى تجنب آثار تغير المناخ على المجتمعات المحلية المضيفة، وتقليلها إلى أدنى حد، ومعالجتها، ولا سيما الآثار التي تهدد الحقوق الأساسية للاجئين، والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية. كجزء من تركيز سياسة الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتغير المناخ في إطار استراتيجيته للفترة 2022-2026، يلتزم في مساعدة البرلمانيين على إحراز تقدم في معالجة الآثار الإنسانية لتغير المناخ، لا سيما تلك التي تؤدي إلى التشرد، وتؤثر على السكان المشردين، والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.



وستتناول هذه الجلسة المفتوحة التحديات الإنسانية التي يسببها التشرّد الناجم عن المناخ، بما في ذلك التحديات المتعلقة بحماية اللاجئين، والمشردين داخلياً، وعديمي الجنسية، وآثارها على المجتمعات المحلية المضيفة. وسيركز النقاش على تبادل الممارسات الجيدة، ولا سيما على الطرق المبتكرة والملهمة التي يمكن تكرارها، كلياً أو جزئياً، بشأن الطريقة التي يمكن بها للبرلمانات أن تؤدي دوراً في التخفيف من تلك التحديات. وستضم المناقشة أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم لتبادل خبراتهم المتعلقة بالتشريعات، والسياسات، والتنمية الوطنية، وخطط العمل.

الأسئلة الرئيسية:

1. ما هي التحديات الإنسانية التي يواجهها الأشخاص المشردون بسبب تغير المناخ؟ ما هي الثغرات القانونية، والسياساتية، وثغرات الحماية التي ينبغي معالجتها؟
2. كيف يؤثر تغير المناخ على معيشة اللاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً، والأشخاص عديمي الجنسية؟ كيف يزيد من أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة؟
3. كيف يمكننا الاعتماد على خبرات الدول لتحسين جمعياً التأهب القانوني للمجتمعات المحلية المضيفة للتصدي للتشرّد الناجم عن المناخ، وآثاره الإنسانية؟ كيف يمكن ربط العمل البرلماني بالمبادرات الدولية التي تعالج هذه المسألة؟
4. كيف يمكننا معالجة آثار تغير المناخ على البلدان المحلية المضيفة، والتخفيف من حدتها، على نحو مستدام، لا سيما تلك التي تلحق بالحقوق الأساسية للاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً، والأشخاص عديمي الجنسية؟ ما هي المبادرات المبتكرة التي تم تنفيذها في هذا المجال؟
5. ما هي الإجراءات التي يمكن للبرلمانات اعتمادها لفهم أفضل للتشرّد الناجم عن المناخ؟ ما هي أنشطة التوعية التي يمكن للبرلمانات القيام بها لمشاركة اللاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً، والأشخاص عديمي الجنسية، والحفاظ على حقوقهم ضمن هذا الإطار؟

وستعقب العروض حلقة نقاش، وجلسة أسئلة وأجوبة حول كيفية توسيع نطاق الممارسات الجيدة بشأن معالجة التشرّد الناجم عن المناخ لتحفيز التغيير الإيجابي في القوانين، والسياسات الوطنية، بينما نتطلع إلى خطة التنمية المستدامة للعام 2030. إن أعضاء فريق المناقشة، والمشاركين مدعوون إلى مناقشة الإجراءات المحتملة لإدراج التشرّد الناجم عن المناخ في القوانين، والسياسات، والاستراتيجيات الوطنية، مع تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المشردين، والمجتمعات المحلية المضيفة.





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

147th IPU Assembly

Luanda, Angola
23–27 October 2023



Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The role of parliaments in tackling the humanitarian impacts of climate-related displacement

Thursday, 26 October 2023, 11:30–13:00,
Tenda 2, ground floor

Concept note

Background

The climate crisis is a humanitarian crisis and displacement is one of its most severe consequences. Refugees, internally displaced people (IDPs) and stateless people are at the frontlines of the climate emergency. [An average of more than 20 million people](#) have seen themselves forced to leave their home and move to other areas in their countries each year due to climate-related events. At times, people have no option other than to cross international borders to flee from the severe effects of climate change, which may put them in a situation where international protection is needed.

Although the refugee definition under the 1951 Refugee Convention does not include persons who are internally displaced or have crossed an international border due to climate-related events, other instruments and initiatives aiming to ensure protection for those people have been adopted. The [Global Compact on Refugees \(GCR\)](#) recognizes that “climate, environmental degradation and natural disasters increasingly interact with the drivers of refugee movements”. The latest 2023 [report](#) of the United Nations Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change calls upon States to protect the human rights of persons displaced across international borders due to climate change and provides legal options to tackle this issue. The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) has also adopted [legal considerations](#) to help guide the interpretation of and steer international debates on claims for refugee status as a result of climate change.

Climate change also reinforces underlying vulnerabilities, thus posing challenges to both the displaced and their host communities. [Around 76% of the world's refugees are hosted by low- and middle-income countries](#), which are likely to be the most affected by the adverse impacts of climate change. These displaced persons usually reside at the edge of cities in low-quality housing or in camps located in remote areas, which are particularly prone to extreme weather events, such as heavy rains and floods, droughts, extreme cold or cyclones. As a consequence, life in camps in precarious conditions and with lack of access to many services deteriorates heavily. Also, the displaced are oftentimes deprived from their fundamental rights, such as the right to work and the right to move, which are key to becoming more resilient to climate shocks. The placement of refugee settlements in “climate change hotspots” only further exacerbates these vulnerabilities as it compromises the security of these people and places them at risk of a secondary displacement. Climate change has, therefore, hindered host communities from the ability to ensure adequate standards of protection for displaced populations as well as their own socio-economically vulnerable communities.

It is imperative to assist and provide protection to those displaced due to climate change, but also to help both the host communities and the displaced populations to address their vulnerabilities and increase their resilience to future climate events. Although the already established refugee and human rights law instruments play an essential role in this process, other international, regional, and national legal and policy approaches must be adopted. For instance, at the domestic level, States can ensure a more holistic, effective and coordinated response benefitting both host communities and displaced populations. This can be done by putting the right legislation, policies and practices in place with the aim to reduce risks and address not only protection issues, but also the practical challenges faced by host communities.

E

#IPU147

In this context, parliamentary action is key to a solutions-oriented agenda on climate-related displacement. Parliaments play an important role not only in legal preparedness on the issue by having climate-related displacement integrated into national laws, policies and strategies, but they can also scale up action to avert, minimize and address the effects of climate change on host communities, especially those effects that jeopardize the fundamental rights of refugees, IDPs and stateless people. As part of its climate change policy focus under its [2022-2026 Strategy](#), the IPU is committed to helping parliamentarians make progress on tackling the humanitarian impacts of climate change, in particular those leading to displacement and affecting displaced populations and their host communities.

This open session will address the humanitarian challenges brought by climate-related displacement, including those relating to the protection of refugees, IDPs and stateless people, and their impacts on host communities. The discussion will focus on an exchange of good practices, especially on innovative and inspiring ways that can be replicated, in whole or in part, on how parliaments can play a role in mitigating those challenges. The debate will bring together members of parliaments from around the world to share their experiences related to legislation, policy and national development and action plans.

Key questions:

1. What are the humanitarian challenges faced by persons displaced due to climate change? What are the legal, policy and protection gaps that need to be addressed?
2. How does climate change affect the livelihood of refugees, IDPs and stateless people? How does it increase the socio-economic vulnerabilities of host communities?
3. How can we build on States' experiences to collaboratively improve the legal preparedness of host communities to tackle climate-related displacement and its humanitarian impacts? How to connect parliamentary action to international initiatives tackling this issue?
4. How can we address and mitigate, in a durable manner, the effects of climate change on host communities, especially those inflicting on fundamental rights of refugees, IDPs and stateless people? Which innovative initiatives have been implemented in this area?
5. What are the measures that parliaments can adopt to better understand climate-related displacement? What outreach activities can parliaments carry out to engage with refugees, IDPs and stateless people and safeguard their rights in this context?

Presentations will be followed by a panel discussion and Q&A session on how good practices on tackling climate-related displacement can be expanded to catalyse positive change in national laws and policies, as we look ahead to the 2030 Agenda for Sustainable Development. Panellists and participants are invited to discuss potential measures to integrate climate-related displacement into national laws, policies and strategies while addressing the humanitarian needs of displaced populations and host communities.